يخالف المألوف المشتهر في كتب النحو. فالاسم المعرب هو الاسم المركّب إلى عامله. ووجه الطرافة فيه أنّه يكتفي في حدّ الاسم المعرب بحصول تركيبه أو ائتلافه مع وحدات لغويّة أخرى اعتبرها النحاة العرب عوامل ولا يشير إلى تغيّر آخر الاسم. وفائدة هذا الحدّ أنّها تفتح الباب لاعتبار نظر النحاة العرب في الإعراب ضربا من ضروب حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسان ما بقطع النظر عن خاصيّة لسانهم النوعيّة وكونها لسانا من الألسنة الإعرابية. وإن صحّ هذا التأويل سقط اتهامهم بأن عنايتهم بالإعراب فوّتت عليهم دراسة ائتلاف الكلم.

أمّا اختلاف آخر الاسم لاختلاف العوامل فليس إلاّ حكما من أحكام الاسم المركّب إلى عامله. يقول الرضى: "قال ابن الحاجب: وحكمه [المعرب من الأسماء] أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا [1]".

ونرى أن فائدة التمييز بين حدّ الإعراب وحكمه أن التغير اللفظي الحاصل في أواخر الكلم مهما كانت أهميّته في لسان إعرابي مثل العربيّة تبقى منزلته معرفيّا ضمن الأصول النظريّة النحويّة دون مبدإ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقلّ منه شأنا. وهو تمييز نظري لطيف من ابن الحاجب وقد زاده توضيحا الرضي في قوله «هذا الذي جعله المصنّف بعد تمام حدّ المعرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاة حدّ المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل [2]».

وتكمن أهمية قول الرضي خاصّة في أنّها تلفت الانتباه إلى انزلاق النحاة المتأخرين في عدم التدقيق المفهومي. وهو وإن كان في أوّله يسيرا فإنه يؤدي في مراحل موالية إلى تغيير النظرية أو تحريفها. وهو ما يمكن ملاحظته بيسر في الكتب التعليمية التي دأبت على الاستغناء عن الحدود الدقيقة للطفها واستعاضت عنها بالقرائن الدالّة عليها لقرب فهمها عند المبتدئ. ويمكن أن نستدلّ على ذلك بفحص تعريف المعرب والمبنى في شرح ألفيّة ابن مالك.

---

1 المصدر نفسه ص 55.

2 المصدر نفسه ص 55.